

الأمن الغذائي كضرورة استراتيجية للدول العربية: محددات المفهوم وممكنات التحقيق

Food security as a strategic necessity for Arab countries: determinants of the concept and possibilities for achievement

نعيمه مولفرعة *

جامعة التكوين المتواصل مركز تيارت

naimamoulferaa@gmail.com



- تاريخ النشر: 2025/06/05

- تاريخ القبول: 2025/05/29

- تاريخ الإرسال: 2025/04/30

ملخص:

في خضم التحديات الجمة التي تعيق توفير الغذاء الكافي لشعوب المنطقة العربية، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور المحوري للأمن الغذائي وأهميته القصوى، ففي ظل واقع يكتنفه شح في المصادر المائية، واتكاء متزايد على الاستيراد الخارجي، وتصاعد مضطرب في أعداد السكان، يصبح البحث في أسس ومكونات الأمن الغذائي واستكشاف سُبل ترسيخه في هذه الدول أمراً لا مناص منه، لذا تتجه بوصلة هذا البحث نحو تعميق الفهم النظري للأمن الغذائي وعناصره الجوهرية، والكشف عن مسارات عملية لتفعيله في السياق العربي، ويستلزم ذلك تبني استراتيجيات تنهض بالإنتاج الزراعي المحلي عبر توظيف أساليب تكنولوجية مبتكرة ومستدامة، وإدارة رشيدة للموارد الطبيعية المتاحة، وتطوير منظومات توزيع تتسم بالكفاءة والفاعلية، وفي نهاية المطاف يستدعي تحقيق الأمن الغذائي تمكين الأفراد اقتصادياً، وتخفيف التنوع في الأنماط الغذائية، وتشجيع الإبداع في مراحل إنتاج وتخزين الغذاء لضمان ديمومته على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي المستدام، الإنتاج الزراعي العربي، الموارد المائية العربية، الاكتفاء الذاتي الغذائي.

ABSTRACT:

Amid the enormous challenges that hinder the provision of sufficient food for the people of the Arab region, this study highlights the pivotal role and utmost importance of food security. In a context marked by scarce water resources, increasing reliance on foreign imports, and a steady rise in population, research into the foundations and components of food security and exploring ways to consolidate it in these countries becomes unavoidable. Therefore, this research aims to deepen the theoretical understanding of food security and its essential elements, and uncover practical paths to its implementation in the Arab context.

* - المؤلف المرسل:

This requires adopting strategies that promote local agricultural production by employing innovative and sustainable technological methods, rational management of available natural resources, and the development of efficient and effective distribution systems. Ultimately, achieving food security requires empowering individuals economically, stimulating dietary diversity, and encouraging innovation in food production and storage to ensure long-term sustainability. Keywords: Sustainable food security, Arab agricultural production, Arab water resources, food self-sufficiency.

Keywords: Sustainable food security, Arab agricultural production, Arab water resources, food self-sufficiency.

مقدمة:

في قلب العالم العربي، يبرز ملف الأمن الغذائي كأحد المعضلات الجوهرية التي تستدعي تضافر الجهود، فعلى الرغم من الغنى النسبي في الرصيد الطبيعي من أراضي خصبة ومياه جوفية وسطحية وقوى عاملة، لم تستطع الزراعة في المنطقة العربية تحقيق الطفرة الإنتاجية المرجوة لتلبية الاحتياجات الغذائية المتنامية، ونتيجة لذلك تعمق العجز الغذائي، وباتت الدول العربية تعتمد على الاستيراد لتأمين ما يقارب نصف استهلاكها من المواد الغذائية الأساسية، وقد تصاعدت وتيرة الاهتمام الرسمي والشعبي بضرورة تحقيق الاكتفاء الغذائي، خاصة بعد الصدمة العنيفة التي أحدثتها الأزمة الغذائية العالمية الأخيرة، والتي تجسدت في الارتفاع الحاد وغير المسبوق في أسعار السلع الغذائية الرئيسية، والانكماش الملحوظ في حجم الواردات المتاحة.

هذه الظروف الاستثنائية دفعت الحكومات العربية إلى تبني تدابير استعجالية، شملت دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، وفرض قيود على تصدير بعض السلع الغذائية، وإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات الغذائية، بالإضافة إلى محاولات تخفيف الأعباء المعيشية عبر زيادة رواتب الموظفين.

إذاً، يمكن تعريف الأمن الغذائي بأنه الوضع الذي يتم فيه تعزيز حصول جميع الأفراد على غذاء صحي وآمن ومغذٍ، يتماشى مع متطلباتهم الغذائية وخياراتهم الاستهلاكية، ويتحقق ذلك عبر آليات مستدامة وعادلة.

يتجلى هذا المفهوم في أربعة جوانب أساسية: التوفر، الذي يشير إلى وجود كميات كافية من الغذاء ذي الجودة الملائمة، سواء من مصادر الإنتاج المحلية أو عبر الاستيراد والوصول، الذي يركز على قدرة الأفراد الاقتصادية والمادية على تأمين الغذاء الكافي عبر إنتاجهم الخاص، أو من خلال التبادل التجاري، أو عبر آليات الدعم الاجتماعي المختلفة والاستخدام، الذي يتعلق بكيفية استفادة الأفراد من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الغذائية والحفاظ على صحتهم، ويتأثر بعوامل مثل الصرف الصحي السليم، وممارسات النظافة الصحية، وتوفر الرعاية الصحية الجيدة وأخيراً الاستقرار، الذي يضمن استمرار إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في جميع الظروف والأوقات، بما في ذلك أوقات الأزمات وحالات الطوارئ غير المتوقعة.

في المقابل، يعكس مفهوم هشاشة الأمن الغذائي واقعًا يتمثل في الحرمان من الغذاء الكافي، وهو وضع ينجم عن تفاعلات معقدة لجملة من العوامل المتداخلة كوطأة الفقر المدقع، وويلات النزاعات المسلحة، وقسوة الكوارث الطبيعية، لهذه الحالة من الهشاشة تداعيات بعيدة المدى تطل جوانب حيوية كصحة الأفراد والمجتمعات، ومستويات الإنتاجية الاقتصادية، ومجمل الرفاه الاجتماعي، وعليه فإن ترسيخ دعائم الأمن الغذائي يمثل ركنًا أساسيًا في مسيرة التنمية المستدامة الشاملة، وهو هدف يستلزم تضافر الجهود وتنسيق السياسات بين مختلف القطاعات المعنية وأصحاب المصلحة المتعددين.

تعود الأصول التاريخية لمفهوم الأمن الغذائي إلى الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وفي هذا السياق للظروف الصعبة برزت الحاجة الملحة إلى تنسيق الجهود الدولية لمواجهة هذه التحديات، وهو ما أفضى إلى تأسيس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في عام 1945، وقد وضعت المنظمة الوليدة نصب أعينها هدفًا رئيسيًا يتمثل في الارتقاء بمستويات التغذية وتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي على نطاق عالمي.

شهد مفهوم الأمن الغذائي تحولًا نوعيًا على مر الزمن، فلم يعد يقتصر مضمونه على مجرد توفر الغذاء بكميات كافية، بل اتسع ليشمل أبعادًا أخرى حيوية، كسهولة الوصول إليه، وكيفية استخدامه بفعالية، وضمان استقراره في مختلف الظروف كما أسلفنا الذكر.

وفي عام 1996، شكل مؤتمر القمة العالمي للأغذية محطة مفصلية في هذا التطور، حيث تم تبني تعريف معاصر وشامل للأمن الغذائي، يُقر بأنه يتحقق "عندما يتمتع جميع الأفراد، في كل الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاجتماعي والاقتصادي على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي متطلباتهم واختياراتهم الغذائية بما يكفل لهم حياة صحية ومنتجة".

هذا التعريف يجسد رؤية أكثر اتساعًا وعمقًا لمفهوم الأمن الغذائي، إذ يقر بأن ضمان الغذاء للجميع لا يرتبط فقط بتوفيره في الأسواق، بل يتأثر كذلك بجملة من العوامل الأخرى المتداخلة، كالمستوى الاقتصادي للأفراد، وكفاءة شبكات التوزيع، والخصوصيات الثقافية التي تشكل الخيارات الغذائية.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها الجوهرية من الدور المحوري الذي يلعبه الأمن الغذائي على المستويين الفردي والجماعي.

فتأمين غذاء كافٍ وذو قيمة غذائية عالية يمثل ضرورة قصوى للحفاظ على صحة الإنسان ورفاهيته، فالنقص أو الزيادة المفرطة في التغذية يمكن أن يفضي إلى سلسلة من المشكلات الصحية الخطيرة، بدءًا بالهزال وسوء النمو، ووصولًا إلى السمنة والأمراض المزمنة كداء السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية.

لذا، يكتسب الأمن الغذائي أهمية بالغة في تحقيق مؤشرات صحية إيجابية وتقليل الأعباء المرضية على المجتمعات.

علاوة على ذلك، يشكل الأمن الغذائي محركاً أساسياً لعمليات التنمية الاقتصادية والجهود الرامية إلى الحد من الفقر خاصة في الدول النامية التي تعتمد فيها شريحة واسعة من السكان على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل وسبل العيش.

تتوخى هذه الدراسة بلوغ استنتاجات عملية تسهم في تعزيز الأمن الغذائي في أرجاء الوطن العربي، وفي هذا السياق، يمكن القول إن توافر إمدادات غذائية موثوقة ومستقرة يمثل حجر الزاوية لدعم القطاع الزراعي وتعزيز إنتاجيته، وتوفير مصادر دخل مستدامة للمزارعين، وتحسين فرص حصول المستهلكين على الغذاء بكميات كافية وجودة عالية.

وعلاوة على ذلك، فإن تحقيق هذا الاستقرار الغذائي يملك القدرة على انتشال شرائح واسعة من السكان من دائرة الفقر، وإرساء أسس لأنظمة غذائية تتسم بقدر أكبر من المرونة والاستدامة على المدى الطويل، ولا يخفى على أحد الترابط الوثيق بين تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على الاستدامة البيئية، فالقطاع الزراعي على الرغم من أهميته يمثل مساهماً بارزاً في انبعاثات الغازات الدفيئة وغيرها من التحديات البيئية الملحة، كإزالة الغطاء الحرجي وتلوث المسطحات المائية.

لذا، فإن السعي لضمان الأمن الغذائي بطريقة مستدامة يستلزم تبني وتعزيز ممارسات زراعية صديقة للبيئة، والعمل على تقليل الفاقد والمهدر من الغذاء على امتداد السلسلة الغذائية، وإدارة الموارد الطبيعية المتاحة بمسؤولية ووعي. من شأن هذه الجهود أن تساهم بشكل فعال في الحد من الآثار السلبية لعمليات إنتاج الغذاء على البيئة، وتمهيد الطريق نحو تبني أنظمة غذائية أكثر استدامة وانسجاماً مع الطبيعة.

وعليه، يكتسب الأمن الغذائي أهمية مضاعفة لارتباطه الوثيق بتحقيق الاستقرار الاجتماعي وإرساء السلام، نقص الغذاء أو ارتفاع أسعاره بشكل حاد يمكن أن يكون فتيلاً للاضطرابات الاجتماعية والنزاعات، خاصة في المناطق التي تعاني من شح الموارد الغذائية، لذا فإن ضمان تدفق إمدادات غذائية مستقرة ووافية يساهم بشكل فعال في تخفيف حدة التوترات الاجتماعية وتعزيز بيئة يسودها السلام والاستقرار.

وبالنظر إلى هذه الجوانب المتعددة، يتضح أن الأمن الغذائي يمثل ضلعاً أساسياً من أضلاع التنمية المستدامة، وله تأثيرات عميقة على الصحة العامة، والنمو الاقتصادي، والاستدامة البيئية، والتماسك الاجتماعي، وقد حظي مفهوم الأمن الغذائي باهتمام بالغ من قبل العديد من المنظمات الدولية والعالمية، وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، التي اعتبرته بديلاً جوهرياً لمفهوم الاكتفاء الذاتي في ظل التطورات والتقسييمات العالمية الجديدة، ومساعدات الدول الكبرى للدول النامية، ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة الموسومة بـ: "الأمن الغذائي كضرورة استراتيجية للدول العربية: محددات المفهوم وممكنات التحقيق" لتسهم بجملة من التحليلات والعناصر التي تهدف إلى إلقاء الضوء على ماهية الأمن الغذائي، ومكوناته الأساسية، والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى استكشاف السبل الكفيلة بتحقيقه في المنطقة العربية.

من هذا المنطلق، اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كإطار منهجي لدراسة هذه الظاهرة، حيث يهدف إلى تقديم وصف دقيق وشامل للأمن الغذائي وكيفية تحقيقه في السياق العربي. وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة التي تكتسبها قضية الأمن الغذائي في الوقت الراهن، بأبعادها المتشابكة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، حيث يظل الغذاء والتغذية من الأولويات القصوى التي تشغل بال جميع الدول، بما فيها الدول العربية، فقد تمحورت هذه الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاده: ما هي الركائز الأساسية للأمن الغذائي؟ وما هي الاستراتيجيات الفعالة لضمان تحقيقه؟.

وسعى للإجابة على هذا التساؤل، تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين: يتناول المبحث الأول الركائز الأساسية للأمن الغذائي بما فيه مفهومه، ويستعرض عناصره الجوهرية والعوامل المؤثرة فيه، بينما يخصص المبحث الثاني لاستكشاف السبل والآليات الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

المبحث الأول: الركائز الأساسية للأمن الغذائي

في هذا المبحث، تسعى الدراسة إلى إرساء فهم واضح لأسس الأمن الغذائي من خلال تحديد ماهيته واستجلاء المقصود به، ثم تنتقل في مرحلة لاحقة إلى تفصيل أبعاد الأمن الغذائي باعتبارها المكونات الرئيسية لهذا المفهوم. وأخيراً، تتناول الدراسة العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي أو تقويضه.

المطلب الأول: ماهية الأمن الغذائي ومكوناته

في هذا المطلب، تتناول الدراسة الأمن الغذائي من خلال استعراض تعريفه الاصطلاحي الشائع في الخطاب العربي.

أولاً : تعريف الأمن الغذائي

يمكن فهم الأمن الغذائي على أنه حالة من الاكتفاء المستدام، حيث يحصل جميع الأفراد على الغذاء الذي يحتاجونه بشكل دائم، دون التعرض لخطر الجوع أو انعدام القدرة على الحصول على الغذاء في المستقبل، ويُعدّ هذا المفهوم بمثابة مؤشر أساسي لتجنب أزمات نقص الغذاء أو انقطاع الإمدادات الغذائية، التي قد تنجم عن عوامل طارئة كالجفاف، أو الصراعات، أو غيرها من التحديات التي تعيق توفير الغذاء الكافي.¹

ويمكن تصنيف الأمن الغذائي إلى مستويين رئيسيين: الأمن الغذائي المطلق، والأمن الغذائي النسبي.

- **الأمن الغذائي المطلق:** يتحقق هذا المستوى عندما تتمكن الدولة من إنتاج الغذاء داخل حدودها بكمية تضاهي أو تفوق حجم الطلب المحلي، وهو ما يعكس تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في أغلب الأحيان.

¹ - ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011 - 2012، ص 60.

- الأمن الغذائي النسبي: يشير هذا المفهوم إلى قدرة الدولة على توفير احتياجات السكان من السلع والمواد الغذائية، سواء بشكل كامل أو جزئي. ويعتمد هذا التوفير على آليات التعاون مع الدول الأخرى.¹

ويقوم الأمن الغذائي على عناصر أساسية ومتكاملة ألا وهي: التوافر، ويعني وجود كميات كافية من الغذاء من خلال الإنتاج المحلي أو التجارة، والوصول، ويشير إلى قدرة الأفراد المادية والاقتصادية على الحصول على هذا الغذاء، والاستخدام، ويتعلق بكيفية استفادة الجسم من الغذاء والعناصر الغذائية التي يحتوي عليها، والاستقرار، ويعني ضمان الحصول على الغذاء بشكل مستمر ودون انقطاع، حتى في أوقات الأزمات.

ويمكن أن ينشأ انعدام الأمن الغذائي نتيجة لعدة عوامل، مثل سوء الأحوال الجوية، أو فقدان الوظائف، أو النزاعات، أو ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وعندما ترتفع الأسعار، يكون الفقراء هم الأكثر عرضة للخطر، لأنهم يضطرون إلى إنفاق نسبة أكبر من دخلهم على الغذاء.

ويمكن تعريف الأمن الغذائي بأنه قدرة الدولة على ضمان حصول أفراد المجتمع على الغذاء الأساسي بشكل دائم، وبكميات كافية، وبجودة عالية، وبأسعار معقولة، بما يضمن حياة صحية ونشطة لجميع المواطنين.

ويتحقق ذلك من خلال الإنتاج المحلي الكافي، أو الاستيراد المسؤول، أو من خلال الجمع بينهما، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل أسرة.

ولا تقتصر أهمية الأمن الغذائي على الجوانب الاقتصادية والصحية فحسب، بل تمتد لتشمل الاستقرار الاجتماعي والنفسي للمجتمعات.

فالأمن الغذائي يمثل ركيزة أساسية لاستقرار الدول وازدهارها، وشرطاً لازماً لشعور الأفراد بالطمأنينة والسكينة. ومن هذا المنطلق، تحرّم الشريعة الإسلامية الاحتكار، خاصة في أوقات الشدة والأزمات التي يندر فيها الغذاء والدواء، لما ينطوي عليه الاحتكار من تهديد خطير لحياة الناس، وإخلال بأحد الجوانب الأساسية للحياة.

ويمكن أن ينشأ انعدام الأمن الغذائي نتيجة لعدة عوامل، مثل سوء الأحوال الجوية، أو فقدان الوظائف، أو النزاعات، أو ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وعندما ترتفع الأسعار، يكون الفقراء هم الأكثر عرضة للخطر، لأنهم يضطرون إلى إنفاق نسبة أكبر من دخلهم على الغذاء.

وذكر الأمن الغذائي في القرآن الكريم، بأنه أحد الأمنين الرئيسيين الذين يُبنى عليهما الأمن العام الشمولي، حيث بيّن الله تعالى ذلك في سورة قريش.²

¹ - السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص 14.

² - سورة قريش، الآية 4.

وواجب الدولة أن تؤمّن الحاجات الغذائية لأفرادها، وهذا يعدّ من الضروريات، لأن ما يكون دون مستوى الكفاية من الحاجات الغذائية الأساسية يؤدي إلى الجوع ثم الموت لكل أفراد الدولة أو أغلبها¹.

ويمكن تصنيف الاحتياجات الغذائية الأساسية إلى فئتين رئيسيتين: الضروريات والحاجيات.

أ _ الضروريات الغذائية: تمثل الحد الأدنى من الغذاء اللازم للحفاظ على حياة الإنسان وتجنب الهلاك، وتشمل هذه الضروريات: الماء، والحليب، والحبوب الأساسية مثل: (القمح، الشعير، الأرز، الذرة).

ب _ الحاجيات الغذائية: تشمل الأطعمة التي تساهم في تحسين جودة النظام الغذائي، وتوفير عناصر غذائية إضافية، وتتضمن هذه الحاجيات البقوليات المختلفة (الفول، الفاصوليا، العدس، وغيرها).

أما الخضروات مثل: الثوم، والبصل، والكراث، وجمع هذا في قوله تعالى: "مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا"²، والدهن مثل الزيتون.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف بعض الأغذية ضمن فئة التحسينات الغذائية، التي تساهم في تعزيز الصحة العامة وتوفير عناصر غذائية قيمة، وتشمل هذه الفئة:

_ السكريات الغذائية الطبيعية: مثل التمر والزبيب، حيث يعتبر التمر غذاءً متكاملًا يحتوي على عناصر غذائية هامة، ويمكن استخدامه كبديل غذائي في بعض الحالات ويجوز استخدام عصير التمر ما لم يتخمر ويصبح مسكرًا.

_ أنواع أخرى من التحسينات الغذائية: كالفواكه، ولحوم الحيوانات البرية والأسماك، وجميع الأطعمة البحرية المباحة.

وقد تستخدم بعض الأغذية، مثل العسل، في الأغراض العلاجية والغذائية نظرًا لفوائدها الصحية وتعتبر الفواكه، بتنوعها الكبير، جزءًا هامًا من النظام الغذائي المتوازن، ويمكن أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، خاصة في أوقات الأزمات التي قد تشح فيها مصادر الغذاء الأخرى. وقد أشارت الآية الكريمة إلى إمكانية استخدام الفواكه كغذاء أساسي في بعض الظروف الاستثنائية، قال تعالى: "لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ"³، أي تستعملون الفواكه كغذاء أساسي.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للأمن الغذائي في ضمان إنتاج كميات كافية من الغذاء بشكل مستقر وموثوق، وضمان وصول هذه الإمدادات الغذائية إلى جميع السكان.

¹ - رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 117.

² - سورة البقرة، الآية 61.

³ - سورة الواقعة، الآية 65.

ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بمعالجة مشكلة القدرة على شراء الغذاء، خاصة بالنسبة للأسر المحتاجة، وهو ما يستدعي دعم المشاريع الإنتاجية بمختلف أحجامها، كما أن فهم طبيعة ومدى وأسباب القلق المرتبط بانعدام الأمن الغذائي على مستوى الأسرة يساعد الدول على وضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة لمعالجة هذه المشكلة بشكل فعال.¹

ثانيا : عناصر الأمن الغذائي

يقوم مفهوم الأمن الغذائي على عدة عناصر أساسية ومتداخلة: التوافر الذي يعني وجود كميات كافية من الغذاء بجودة مناسبة، ويتحقق من خلال الإنتاج المحلي والتخزين، والمعالجة، والتوزيع، بالإضافة إلى إمكانية الاستيراد عند الضرورة والوصول، الذي يركز على قدرة الأفراد والأسر على الحصول على الغذاء من خلال الإنتاج الخاص، أو التبادل، أو الشراء، ويتأثر بعوامل مثل الدخل، وفرص العمل، والوصول إلى الأسواق، وبرامج الدعم الاجتماعي، والأعراف الثقافية، والاستخدام، الذي يتعلق بكيفية استفادة الأفراد من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الغذائية والحفاظ على صحتهم، ويشمل جوانب مثل الصرف الصحي، والنظافة، والرعاية الصحية، والتعليم والاستقرار، الذي يضمن قدرة الأفراد والأسر على الحصول على الغذاء بشكل مستمر وثابت، حتى في أوقات الأزمات والطوارئ، ويتطلب وجود نظام غذائي مرن وقادر على تحمل الصدمات وضمان استقرار الإمدادات الغذائية.

وقد تتضمن مفاهيم الأمن الغذائي عناصر إضافية مثل الاستدامة، لضمان أن يكون إنتاج الغذاء واستهلاكه صديقاً للبيئة، والمقبولية الثقافية، لضمان أن يكون الغذاء ملائماً ومقبولاً من الناحية الثقافية، والحوكمة، لضمان وجود سياسات ومؤسسات فعالة تدعم الأمن الغذائي.²

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي

في هذا المطلب، سيتم التركيز على دراسة العوامل الرئيسية التي تؤثر على إنتاج السلع الغذائية، خاصة تلك العوامل ذات الطبيعة المناخية والجغرافية والاقتصادية التي تميز وضع الدول العربية، وسيتم تفصيل هذه العوامل وأثرها على الأمن الغذائي في التالي:

أولاً : عوامل طبيعية

يتأثر إنتاج السلع الغذائية تأثراً واضحاً بالعوامل المناخية خاصة الطبيعية منها بحكم مواقع الجغرافية لبعض الدول العربية كمعدلات تساقط الأمطار ودرجات الحرارة وموجات الصقيع، بحيث تعتبر المنتوجات الزراعية المعتمدة على الري وتساقط الأمطار الأكثر تأثر بالعوامل الطبيعية والمناخية، لأن المساحات المزروعة ونتاجها من المحاصيل على الكميات المعروضة من الغذاء تؤثر وهذا ما يحدد أسعارها في الأسواق ومدى إتاحتها للأفراد، لأن الأراضي الصالحة للزراعة من أهم المقومات الأساسية والمهمة في جميع المشاريع والقطاعات الزراعية والفلاحية، وفي حالة ندرتها يجب

¹ - فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 53.

² - عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 49.

العمل على سياسات ومشاريع من أجل استصلاح الأراضي، مع التشدد في مكافحة التصحر، وحماية الغابات والمحميات والعمل على الاستثمار في الأراضي الزراعية والمتوفرة للزراعة.¹

وهذا من أجل كذلك مد المساعدات الغذائية لبعض الدول ومناطق سكانية معرضة لنقص الغذاء نتيجة لهذه الظروف الطبيعية وغير الملائمة وموجات الجفاف التي تسبب في تدني الانتاج من السلع الغذائية وبالتالي تؤدي إلى تدني مستويات دخل الفرد فيها.

ثانيا : عوامل اقتصادية

تمثل الواردات عبئا ثقيلا على الدول النامية منها الدول العربية نتيجة عجزها عن الوفاء باحتياجات الطلب المحلي من مصادرها المحلية، مما دفعها إلى الاستيراد من الأسواق العالمية، هذه الواردات تمثل ضغطا شديدا على ميزان مدفوعات الدول العربية، حيث يجعل موضع عجز ومستمر في معظم تلك الدول.²

كذلك قضية مستوى دخل الفرد حيث يمثل مستوى دخل الأفراد أحد العوامل الرئيسية في إمكانية حصولهم على الغذاء بأنواعه المختلفة وكمياته، وبالتالي يرتبط استهلاك السلع الغذائية وإمكانات الحصول عليها بمستويات دخل الأفراد وأسعار السلع الغذائية المعروضة.

كذلك من العوامل التي ترفع من إنتاج المواد الزراعية والتي تساهم بطبيعة الحال في رفع معدلات إنتاج السلع الغذائية وهي الأصناف والبذور المحسنة والأسمدة والمبيدات والجرارات والآلات الزراعية وهي من العوامل المهمة لقدرة هذه الدول العربية للمنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

المبحث الثاني: السبل والآليات الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية

على الرغم من أن الإنتاج العالمي من الغذاء يكفي لإطعام سكان الكوكب بأكمله، فإن ما يقرب من مليار شخص لا يزالون يعانون من الجوع.

لا يعود هذا التفاوت إلى نقص في الإمدادات، بل إلى التحديات التي تحول دون التوزيع الفعال للغذاء وتشمل هذه التحديات الاستخدام غير الكفء للمياه والأسمدة، بالإضافة إلى الممارسات غير الكافية في تدوير المحاصيل وتهدف هذه الدراسة إلى بحث السبل الكفيلة بتأمين الغذاء الكافي لعدد متزايد من السكان مع الحفاظ على صحة النظم البيئية، ولتحقيق هذا الهدف، سيتم تقسيم التحليل إلى مطلبين رئيسيين: سيركز المطلب الأول على معالجة تقليل الفرق بين الإنتاج الحالي والإنتاج المحتمل وتعزيز الاستخدام الفعال والمستدام للأسمدة، بينما سيتناول المطلب الثاني زيادة كفاءة استخدام المياه في الإنتاج وتقليل الفاقد من الطعام.

¹ - سفيان عكرو، الأمن الغذائي، إشكالية تحديد المفهوم والأبعاد، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، مجلة تصدر عن مخبر الاتصال والأمن الغذائي، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، المجلد الرابع / العدد الثاني / ديسمبر 2022، ص 61.

² - سفيان عكرو، الأمن الغذائي: إشكالية تحديد المفهوم والأبعاد، مرجع سابق، ص 62.

المطلب الأول: تقليل الفرق بين الإنتاج الحالي والإنتاج المحتمل واستخدام السماد

تعرضت الدراسة في هذا المطلب لطرق تحقيق الأمن الغذائي، وهي سد الفجوة الانتاجية واستخدام السماد بشكل أكفأ.

1 - تقليل الفرق بين الإنتاج الحالي والإنتاج المحتمل

هناك آراء متزايدة ترجح أن مساحات واسعة من الأراضي الطبيعية تتحول إلى أراض زراعية، خاصة في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى الحاجة المتزايدة لتوفير الغذاء للسكان المتزايد. ومع ذلك، فإن الالاف للنظر هو أن الأراضي الزراعية الحالية في مناطق عديدة من العالم لا تحقق إنتاجيتها الكاملة بمعنى آخر، هناك فرق كبير بين كمية الغذاء التي يتم إنتاجها فعليًا وكمية الغذاء التي يمكن إنتاجها إذا ما تم استغلال هذه الأراضي بشكل أمثل.

أ _ هناك عدة طرق لتقليل الفرق بين الإنتاج الحالي والإنتاج المحتمل منها:

_ تحسين ممارسات الزراعة: يمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام تقنيات زراعية أفضل، مثل الري الحديث، واستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية بشكل أكثر كفاءة، وتطبيق أساليب الزراعة المستدامة التي تحافظ على خصوبة التربة.

_ تطوير البنية التحتية: يشمل ذلك بناء طرق أفضل لنقل المنتجات الزراعية، وتوفير مرافق تخزين مناسبة لتقليل الفاقد من الغذاء، وتوفير التمويل والدعم للمزارعين.

_ البحث والتطوير: يهدف إلى تطوير أصناف جديدة من المحاصيل تكون أكثر إنتاجية ومقاومة للأمراض والآفات، بالإضافة إلى تطوير تقنيات زراعية جديدة تزيد من كفاءة الإنتاج.

ب _ فوائد تقليل الفرق بين الإنتاج الحالي والإنتاج المحتمل:

إن تقليل الفرق بين الإنتاج الحالي والإنتاج المحتمل يحمل فوائد جمّة، ليس فقط من حيث زيادة كمية الغذاء المتاحة، بل أيضًا من حيث الحفاظ على البيئة، فعندما نزيد الإنتاجية في الأراضي الزراعية الحالية، نقلل الحاجة إلى تحويل المزيد من الأراضي الطبيعية إلى زراعية، مما يساعد على الحفاظ على التنوع البيولوجي ويقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن إزالة الغابات.¹

2 - السماد

تلعب الأسمدة، وخاصة الاصطناعية منها، دورًا محوريًا في الزراعة الحديثة على مستوى العالم، فمع تزايد عدد سكان العالم وتطلعهم إلى تحسين نوعية غذائهم، يرتفع الطلب باستمرار على الأسمدة لزيادة إنتاج المحاصيل، وعلى

¹ - ناصر مراد، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية - حالة الجزائر -، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 05، ديسمبر 2010، جامعة البليدة، ص 48.

الرغم من أهمية الأسمدة غير العضوية في الحفاظ على الأمن الغذائي العالمي من خلال توفير العناصر الغذائية الأساسية لنمو النبات، إلا أنه لا يمكن الاستغناء عنها بشكل كامل بالاعتماد فقط على الأسمدة العضوية، التي يفضل استخدامها كلما أمكن ذلك لفوائدها البيئية والاستدامة على المدى الطويل.

أ - أهمية الأسمدة غير العضوية:

توفر الأسمدة غير العضوية، مثل الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والبوتاسية، العناصر الغذائية التي تحتاجها النباتات بكميات مركزة ويمكن التنبؤ بها. وهذا يسمح للمزارعين بزيادة غلة المحاصيل بشكل كبير، خاصة في الأراضي التي تفتقر إلى العناصر الغذائية الطبيعية.

وقد ساهم استخدام الأسمدة غير العضوية في إحداث ثورة في الإنتاج الزراعي، مما ساعد على إطعام مليارات الأشخاص حول العالم.

ب - التحديات والاعتبارات البيئية:

ومع ذلك، فإن استخدام الأسمدة غير العضوية يطرح أيضًا تحديات بيئية يجب معالجتها، فالإفراط في استخدام هذه الأسمدة أو استخدامها بشكل غير صحيح يمكن أن يؤدي إلى تلوث المياه، وانبعاث غازات ضارة، وتدهور صحة التربة على المدى الطويل. لذا، يصبح من الضروري للغاية استخدام الأسمدة بكفاءة وفعالية لضمان استدامة الإنتاج الزراعي وتقليل الآثار السلبية على البيئة.

ج - مبادئ الإدارة الفعالة للأسمدة:

يتطلب الاستخدام الفعال للأسمدة اتباع مبادئ أساسية لإدارة الأسمدة تشمل:

— اختيار المصدر المناسب: يجب اختيار نوع السماد الذي يلائم نوع التربة والمحصول المراد زراعته، على سبيل المثال، قد تحتاج التربة الحمضية إلى أنواع معينة من الأسمدة الفوسفاتية، بينما قد تتطلب المحاصيل الورقية كميات أكبر من النيتروجين.

— تحديد النسب الصحيحة: يجب استخدام كميات متوازنة من العناصر الغذائية التي يحتاجها النبات، مثل النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم.

ويختلف احتياج النبات للعناصر الغذائية باختلاف مرحلة النمو، لذا يجب تعديل كميات الأسمدة وفقًا لذلك.

— تحديد الوقت والمكان المناسبين: يجب وضع السماد في الوقت والمكان الذي يستفيد منه النبات على أفضل وجه.

وقد يتضمن ذلك وضع السماد بالقرب من جذور النباتات الصغيرة، أو توزيعه على مساحة واسعة قبل الزراعة، أو استخدامه على شكل دفعات خلال موسم النمو.

المطلب الثاني: زيادة كفاءة استخدام المياه في الإنتاج وتقليل الفاقد من الطعام

تطرت الدراسة في هذا المطلب لطريقتين من أجل تحقيق الأمن الغذائي وهما رفع انتاجية المياه وتقليل هدر الطعام.

1 - ترقية وتحسين انتاجية المياه

يشهد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدهورًا متسارعًا في وضع الموارد المائية، حيث يتناقص نصيب الفرد السنوي من المياه بشكل ملحوظ هذا النقص يؤدي إلى تحويل المياه، التي تعتبر موردًا حيويًا، إلى قطاعات أخرى تعتبر ذات أولوية أعلى.

ونتيجة لذلك، يشهد القطاع الزراعي خسائر كبيرة في كميات المياه المتاحة له سنويًا، في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على الغذاء بشكل كبير نتيجة للنمو السكاني المتسارع.

يواجه إنتاج الغذاء تحديات إضافية تتفاقم بسبب عوامل متعددة، من بينها تدهور كمية ونوعية المياه المتاحة، والتغيرات المناخية التي تسبب في آثار سلبية مثل انخفاض معدلات هطول الأمطار، وتزايد فترات الجفاف، وتقصير مواسم النمو الزراعي، بالإضافة إلى انتشار الآفات الحشرية.

لذا، أصبح من الضروري تبني نهج متكامل وتعاوني لتعزيز كفاءة استخدام المياه، وإدارة الموارد المائية بشكل فعال في القطاع الزراعي.

ويشمل ذلك تحديث وتطوير أنظمة الري المتبعة، وتعديل أنماط المحاصيل الزراعية من خلال التركيز على زراعة أنواع المحاصيل التي تتحمل الجفاف، وتطوير نظم بيئية زراعية أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية المتزايدة.¹

2 - ترشيد استهلاك الطعام

تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إلى أن جزءًا كبيرًا من الغذاء المنتج عالميًا يتعرض للفقْد أو الهدر.

ويؤدي هدر الطعام من قبل الأسر وقطاعات التوزيع والتموين إلى إطلاق كميات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري، في حين يعاني ملايين الأشخاص من الجوع.

لذا، فإن توفير جزء يسير من الطعام المهتر عالميًا يمكن أن يساهم في إطعام جميع الأشخاص الذين يواجهون نقصًا في الغذاء.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن اتخاذ إجراءات مستدامة في الزراعة لتقليل خسائر المحاصيل وتعزيز أرباح المزارعين، والمساعدة في تقليل الفاقد أثناء التخزين والنقل، والحد من نفايات الطعام الناتجة عن الموزعين والمستهلكين.

¹ - عبد الصاحب العلوان، قضايا التنمية الزراعية العربية ومتطلبات الأمن الغذائي، المؤتمر الدولي حول الأمن الاقتصادي العربي والتطورات الاقتصادية المعاصرة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2002، ص 711.

كما أن زيادة الوعي بين المنتجين وتجار التجزئة والمستهلكين في جميع البلدان حول الإنتاج والاستهلاك المستدامين للأغذية أمر بالغ الأهمية.

والجدير بالذكر أن خفض هدر الغذاء في بعض الدول الكبرى يمكن أن يساهم بشكل كبير في إطعام ملايين الأشخاص سنوياً.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي يمثل ضرورة ملحة، تتطلب تضافر جهود الدول العربية لمواجهة تحديات الجوع وسوء التغذية من خلال وضع برامج تستهدف الدول الأكثر تضرراً.

وفي هذا السياق، يركز التحالف العالمي للأمن الغذائي على ثلاثة محاور رئيسية: تعزيز تبادل المعلومات بين صناع القرار، وتبعية تمويل أنشطة الاستجابة للأزمات الغذائية، والتعاون بين المؤسسات البحثية لتطوير حلول مبتكرة في مجال سياسات الأمن الغذائي.

ونقترح في هذا الصدد بعض الاقتراحات الآتية الذكر:

- لا بد من المساهمة في تطوير النظم الزراعية لضمان وفرة الغذاء بصورة منتظمة ودائمة.
- يجب الحرص على أن يكون آمناً على صحة المستهلك من خلال تشجيع الأبحاث العلمية في المجالين الزراعي والصناعات الغذائية.
- يجب تكوين احتياطات إقليمية من الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي بصورة جماعية.
- ضرورة توجيه اهتمام أكبر للقطاعات الزراعية من خلال زيادة حجم الانفاق الاستثماري.
- ضرورة تبني استراتيجية لتنمية زراعية مستدامة تهدف لتحقيق أعلى مستوى من الاكتفاء الذاتي في إطار التعاون العربي.

- يجب تطبيق مبادئ الحكم الراشد أي الإدارة المحكمة لعملية التنمية الزراعية على المستويين القومي والاقليمي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً : المصادر

- القرآن الكريم

ثانياً : المراجع

1- الكتب

- السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.
- عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

2- الرسائل الجامعية

- ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011 - 2012.

3- المجالات

- سفيان عكرو، الأمن الغذائي، إشكالية تحديد المفهوم والأبعاد، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، مجلة تصدر عن مخبر الاتصال والأمن الغذائي، كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر 3، المجلد الرابع / العدد الثاني / ديسمبر 2022.

- ناصر مراد، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية - حالة الجزائر -، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 05، ديسمبر، جامعة البليدة، 2010.

4- المؤتمرات

- عبد الصاحب العلوان، قضايا التنمية الزراعية العربية ومتطلبات الأمن الغذائي، المؤتمر الدولي حول الأمن الاقتصادي العربي والتطورات الاقتصادية المعاصرة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2002.